



قرار
رقم (٧٥٧) لسنة ٢٠٢١
بشأن تعديل محددات حساب سعر الاقفال

رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية
 بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛
 وعلى قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق والأدوات المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛
 وعلى القرار الجمهوري رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٩ بالأحكام المنظمة لإدارة البورصة المصرية وشئونها المالية وتعديلاته؛
 وعلى القرار التنفيذي لرئيس مجلس إدارة البورصة المصرية رقم (٣٠٠) لسنة ٢٠١٧/١٢/١٧ بتاريخ ٢٠١٧ بـ٢٠٢٠/١٠/٢٨/٩٣٠٩ بالموافقة على تعديل الحد الأدنى لقيمة المحددة
 لسعر الاقفال والمعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية بكتابها الصادر برقم ١٢٨١٩ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٥
 وعلى قرار مجلس إدارة البورصة المصرية رقم ٢٠٢١/٩/١٥/١٢/١٦ بـ٢٠٢١/٩/١٥/١٢/١٦ بشأن تعديل الحد الأدنى لقيمة المحددة لسعر
 الاقفال خلال جلسة التداول المستمر وخلال جلسة المزاد، والمعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٦
 بموجب بريد الكتروني وارد من السيد الدكتور نائب رئيس الهيئة.

قرار:

(المادة الأولى)

تكون كمية الأوراق المالية المحددة لسعر الاقفال عدد من الأسهم لا يقل عن المعدل لنسبة ٥٠٪ من المتوسط اليومي
 للقيمة المتداولة لكل سهم خلال آخر ثلاثة أشهر، بشرط لا تقل قيمة الأوراق المالية المحددة لسعر الاقفال خلال جلسة
 التداول المستمر وخلال جلسة المزاد عن ثلاثة عشر ألف جنيه مصرى أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية للسوق الرئيسي،
 ومنة وخمسون ألف جنيه مصرى لسوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(المادة الثانية)

يحسب سعر الاقفال وفقاً للمحددات التالية:

١. قيمة الشرط = (اجمالي قيمة التداول خلال آخر ثلاثة أشهر للورقة المالية / عدد أيام التداول) مضروباً في ٥٠٪.
 وبحد أدنى ثلاثة عشر ألف جنيه مصرى أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية أيهما أكبر للسوق الرئيسي، ومنة وخمسون ألف جنيه لسوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٢. يتم حساب هذا الشرط مرة كل ثلاثة أشهر، فإذا كانت القيمة الفعلية أقل من قيمة الشرط أو حده الأدنى لا يتم حساب سعر اقبال جديد، وإذا كانت أكبر من أو تساوى قيمة الشرط أو حده الأدنى يتم حساب سعر اقبال جديد للورقة المالية على أساس المتوسط الفرج بالكميات.
٣. يتم استبعاد أثر الصفقات الخاصة عند احتساب متوسط التداول المشار إليه.
٤. يتم مراجعة وإعادة حساب تلك المتوسطات كل ثلاثة أشهر.
٥. تسرى القواعد السابقة على جميع الأوراق المالية المقيدة بجدول البورصة.
٦. في حالة قيد ورقة مالية جديدة، تكون القيمة المحددة لسعر الاقفال تساوى الحد الأدنى لقيمة الشرط.

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بالوسائل المعدة لذلك بالبورصة، ويُعمل به اعتباراً من يوم الأحد الموافق ١٩/٩/٢٠٢١، ويلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار، وعلى القطاعات والإدارات المعنية بالبورصة وشركة الإيداع والقيد المركزي والجهات المعنية تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه.

رئيس مجلس إدارة
البورصة المصرية

محمد صالح

د/ محمد فريد صالح

صدر في: ٢٠٢١/٩/١٦